الأمم المتحدة

A/72/114–E/2017/75

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
22 June 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
البند ١٩ من القائمة الأولية*
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام ٢٠١٧
٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦–٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧
البند ١١ (أ)
تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

موجز أعدّه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية، بما يشمل الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقده المجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، ٢٢–٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧)[(١)]

أولا – مقدمة

١ – عُقد المنتدى الثاني للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في نيويورك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧. وترأس المنتدى رئيس المجلس، فريدريك موسيوا ماكاموري شافا (زمبابوي). وضم المنتدى عددا كبيرا من المشاركين الرفيعي المستوى، بمن فيهم ٢٠ وزيرا ونائب وزير، فضلا عن العديد من المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى في مجالات المالية والشؤون الخارجية والتعاون الإنمائي. وحضر المنتدى عدد غير مسبوق من المديرين التنفيذيين من صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي (٢٤) وكذلك من كبار المسؤولين من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى،

* A/72/50.

(١) يرد موجز أكثر شمولا عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية المعقود في عام ٢٠١٧ في منشور متاح على الموقع: www.un.org/esa/ffd.

190717 120717 17-10105 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بما في ذلك المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة في عملية متابعة تمويل التنمية. وكان هناك أيضا تمثيل قوي لمنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال والسلطات المحلية.

٢ - وتضمن اليوم الأول من الجزء الوزاري عقد اجتماع خاص رفيع المستوى مع مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وفي الجلسة الصباحية انتهز رؤساء المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية، الفرصة للتحاور مع نظرائهم في الأمم المتحدة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك في مجال متابعة نتائج تمويل التنمية. وكان من السمات البارزة للاجتماع الخاص الرفيع المستوى الحوار التفاعلي مع ممثلي الهيئات الحكومية الدولية والإدارة العليا لمجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن موضوعين هما: (أ) تعزيز اتساق السياسات في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا؛ (ب) وأوجه عدم المساواة والنمو الشامل. وشمل اليوم الثاني من الجزء الوزاري عقد ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة وزارية بشأن الخطوات المتخذة من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة في خطة عمل أديس أبابا والنتائج الأخرى لمتابعة تمويل التنمية، وتلا ذلك المناقشة العامة.

٣ - وشمل جزء الخبراء عقد أربعة اجتماعات مائدة مستديرة مواضيعية متعددة أصحاب المصلحة وحلقتي مناقشات خبراء. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تنظيم حوار بين أصحاب المصلحة شارك فيه المجتمع المدني، وقطاع الأعمال، والسلطات المحلية، تلته حلقة نقاش بشأن نتائج المنتديات الصادر بها تكليف من خطة عمل أديس أبابا والمستجدات بشأن المبادرات الطوعية الرئيسية التي أطلقت في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

٤ - وكان معروضا على المشاركين مذكرة من الأمين العام عنوانها ”تمويل التنمية: التقدم والآفاق“ (E/FFDF/2017/2https://undocs.org/ar/E/FFDF/2017/2). وتضمن تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام ٢٠١٧ المساهمة المواضيعية الأساسية.

ثانيا - افتتاح المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية

٥ - افتُتح المنتدى ببيانات أدلى بها كل من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ ونائب الأمين العام للأمم المتحدة (رسالة بالفيديو)؛ والمديرة الإدارية لصندوق النقد الدولي، كريستين لاغارد (رسالة بالفيديو)؛ ونائب الرئيس الأول لشؤون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والعلاقات مع الأمم المتحدة والشراكات في مجموعة البنك الدولي، محمود محيي الدين؛ ونائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، يونوف فريديريك أغاه.

٦ - وأشار رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن العالم يواجه طائفة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية، وأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل هذه الظروف الصعبة يجعل التنفيذ الكامل والسريع لخطة عمل أديس أبابا أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقال إن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية موضوعية وشاملة تصدر عن المنتدى، وإعادة تأكيد العناصر الأساسية في خطة عمل أديس أبابا وتحديد التزامات جديدة بشأن السياسات والإجراءات أرسلت إشارة قوية مفادها أن المجتمع الدولي لا يزال ملتزما التزاما راسخا بالتعددية والشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، هنأ رئيس المجلس الميسرين، والممثل الدائم لبلجيكا لدى

الأمم المتحدة والممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، على الجهود الرائعة التي بذلوها من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية للمنتدى، الذي سيستنير بها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٧ - وأكد نائب الأمين العام أن خطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس توفر إطارا للتنمية المستدامة. وفي معرض الإشارة إلى البيئة العالمية الصعبة، شدد نائب الأمين العام على ضرورة القيام باستثمارات إضافية طويلة الأجل عالية الجودة لحفز النمو المستدام منخفض الكربون والتعجيل باتخاذ تدابير لتلبية احتياجات الفقراء والضعفاء. وقال إن المنتدى أتاح فرصة للتأكيد مجددا على الالتزام الجماعي للحكومات وجميع الجهات المعنية بالتنمية المستدامة وتعددية الأطراف.

٨ - واستعرضت السيدة لاغارد بإيجاز خمسة طرق رئيسية يعمل بها صندوق النقد الدولي من أجل المضي قدما في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، وهي: (أ) تعزيز الهيكل المالي العالمي ومساعدة البلدان في الوقت نفسه بالتمويل الخارجي من أجل دعم جهودها الإنمائية؛ (ب) دعم البلدان من أجل تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية؛ (ج) تقييم الآثار السلبية التي تترتب على التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك التهرب الضريبي والنشاط الإجرامي، على جهود التنمية، ودعم الإصلاحات ذات الصلة؛ (د) العمل مع الدول الصغيرة لمساعدتها على بناء قدرتها في مجالي الاقتصاد الكلي والمالية على مواجهة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ؛ (هـ) تعزيز القدرة على تحمل الديون واستكشاف أدوات مبتكرة لإدارة الدين العام.

٩ - وشدد السيد محيي الدين على أنه حتى تنقل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف النقاش من الحديث عن ''بلايين'' الدولارات من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ''تريليونات'' الدولارات من الاستثمارات من جميع الأنواع، فما عليها إلا أن تغير الطريقة التي تعالج بها تمويل التنمية. وقال إن مجموعة البنك الدولي قد أحرزت بعض التقدم، بما في ذلك من خلال: (أ) رصد تحديد قياسي قيمته ٧٥ بليون دولار لفائدة المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي؛ (ب) والعمل على نحو وثيق مع صندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى من أجل زيادة فعالية تعبئة الموارد المحلية، ووضع إطار لتقييم السياسات الضريبية وزيادة إسماع صوت البلدان النامية في المناقشة العالمية بشأن المسائل الضريبية؛ (ج) وحشد الاستثمارات في القطاع الخاص، كلما كان ذلك ممكنا.

١٠ - وأبرز السيد آغا أهمية الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وشدد في هذا الصدد، على أن التجارة هي محرك النمو الاقتصادي. بيد أن معدل النمو التجاري قلّ عن نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ وكانت هناك حاجة إلى اعتماد مزيج من السياسات لتحقيق انتعاش التجارة. وكان النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد لا غنى عنه لأنه حقق امكانية التنبؤ، والأمن والاستدامة في العلاقات الدولية. وخلص نائب المدير العام إلى أنه ينبغي إعطاء الأولوية لتعزيز النظام وتنفيذ إصلاحات جديدة لضمان تنفيذ منظمة التجارة العالمية للنتائج الجديدة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا.

ثالثا – بيانات من الجهات المعنية المؤسسية

١١ – أدلى ببيانات كل من رئيس مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، كريستوفر أنيانغا أبّار (أوغندا)؛ والأمينة التنفيذية للجنة المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إيفون تسيكاتا؛ ونائبة أمين اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، باتريشيا ألونسو – غامو. وقدّم أيضا عروضا رئيسية كل من وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وو هونغبو (بصفته رئيس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية)؛ والأمين العام للأونكتاد، موخيسا كيتويي (رسالة بالفيديو)؛ والمدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تيغيغنيورك غيتو (نيابة عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)؛ والأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، شمشاد أختار (نيابة عن اللجان الإقليمية). وتلا العروض الرئيسية مناقشة عامة.

١٢ – وشدد السيد أبّار على أن العولمة يجب أن تكون شاملة وأن إحياء التضامن والشراكة على الصعيد العالمي هو جزء حيوي من خطة عمل أديس أبابا. واقترح أن ينظر المنتدى في: (أ) الكيفية التي يمكن أن تحشد بها البلدان النامية الموارد المحلية والدولية في سياق النمو التجاري الضعيف؛ (ب) والإصلاحات التي سيلزم القيام بها من أجل إنشاء أسواق مالية ونظم استثمار دولية شاملة؛ (ج) وكيفية ضمان مشاركة البلدان النامية في الحوكمة الاقتصادية العالمية؛ (د) والكيفية التي يمكن أن تستفيد بها البلدان النامية من الفرص الجديدة، بما في ذلك التجارة الإلكترونية.

١٣ – وقدمت السيدة تسيكاتا للمشاركين لمحة عامة موجزة عن الاجتماع الخامس والتسعين الذي عقدته لجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وفي الاجتماع، دعا المحافظون لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى توفير المشورة والدعم من أجل النهوض بسياسات النمو الشامل والمستدام، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وحماية أشد الفئات ضعفا. وأكد أيضا أعضاء لجنة التنمية أن الحد من عدم المساواة ضروري لضمان النمو المستدام والطويل الأمد. وأيد المحافظون الأنشطة الموسعة لمجموعة البنك الدولي في مجال التأهب للأزمات والوقاية منها والتصدي لها من خلال الاستثمارات من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة والعوامل المسببة لها عن طريق مساعدة البلدان على بناء القدرات المؤسسية والاجتماعية.

١٤ – وعرضت السيدة ألونسو – غامو ثلاثة عناصر لاستراتيجية صندوق النقد الدولي، وهي: السياسات الهيكلية والمالية والنقدية. وقالت إن صندوق النقد الدولي سيواصل دعم أعضائه للوفاء بالتزامات متابعة تمويل التنمية عن طريق: (أ) تقديم المشورة في مجال السياسات والدعم المالي وتنمية القدرات؛ (ب) وتيسير الحلول المتعددة الأطراف في البلدان لمواجهة التحديات العالمية؛ (ج) وتقديم الدعم إلى البلدان المنخفضة الدخل، والدول المصدرة للسلع الأساسية والدول الصغيرة والضعيفة.

١٥ – وقدم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية رسميا تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام ٢٠١٧ واستعرض استنتاجاته الرئيسية. وقال إن الإجراءات الوطنية والتعاون الدولي يمكن أن تؤدي إلى المساعدة على تغيير مسار الاقتصاد العالمي ودعم البلدان في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يتعين زيادة الاستثمارات الطويلة الأجل والجيدة في مجال التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، اقترحت فرقة العمل تدابير لمعالجة العوائق التي تحول دون الاستثمارات الخاصة وتعزيز الاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية والأهداف الإنمائية المستدامة.

١٦ - وأعرب السيد كيتوبي عن القلق إزاء الاتجاهات الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، التي أثرت على تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية الأساسية. وذكر أن هناك حاجة إلى تعزيز الشراكات الذكية مع القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال مبادرات ذات منحى عملي أكثر، مثل مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة. ومن ناحية أخرى، يجب القيام معا بدراسة مخاطر الشراكات العامة والخاصة حتى لا تُثقل أعباء الديون كاهل الأجيال المقبلة. وذكّر السيد كيتوبي المشاركين بأنه لا توجد طرق مختصرة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

١٧ - وأكد السيد غيتو أنه من الأهمية بمكان حشد الاستثمارات الطويلة الأجل لأغراض التنمية المستدامة وتوفير حماية اجتماعية مستدامة ماليا ومناسبة وطنيا لمساعدة الفقراء وأشد الفئات ضعفا. وقال إنه ينبغي ألا تقلل الموارد اللازمة لاستضافة اللاجئين في البلدان المانحة من شأن المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض التنمية المستدامة الطويلة الأجل. ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم للبلدان في وضع أطر التمويل المتكاملة مع التركيز على التدخلات الحفازة ومزاحمة الاستثمارات الخاصة وبناء الشراكات.

١٨ - وذكرت السيدة أختار أن تزايد عدم الثقة في العولمة يؤدي إلى اتخاذ تدابير حمائية قصيرة النظر والتشديد غير المتوقع للسياسة النقدية، مما يفاقم حالة عدم اليقين العالمي، التي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض معدلات النمو في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومن الضروري وضع سياسات تؤدي دورا أكبر في توسيع شبكات الأمان الاجتماعي والحد من أوجه عدم المساواة. وقالت إن اللجان الإقليمية قد بذلت جهودا لدعم تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، مع التركيز على أربعة مجالات رئيسية هي: تعبئة الموارد المحلية، وكفاءة الإدارة المالية العامة، وتعزيز الاستثمار في الهياكل الأساسية وتعميم الخدمات المالية.

رابعا - التحاور مع الهيئات الحكومية الدولية التابعة للجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة

١٩ - ترأس الحوار رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأدارته سارة أيزن مراسلة محطة CNBC. وأدلى بملاحظات افتتاحية كل من رئيس المجلس؛ والرئيس المشارك لمجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، إيرفي دي فيلروشي؛ والمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي حازم ببلاوي (باسم رئيس مجلس المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي)؛ ورئيس مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، كريستوفر أونيانغا أبّار.

٢٠ - وأكد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة في عملية متابعة تمويل التنمية توائم عمليات سير عملها بشكل غير مسبوق مع النتائج التي تقودها الأمم المتحدة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس. ويمكن أن تُحسّن السياسات والنهج المحددة وتيرة النمو وتُحدّ من عدم المساواة إذا ما استندت إلى أساس قوي من النمو. وأوضح أن الاستثمار في الهياكل الأساسية الشاملة والقادرة على الصمود وسيلة هامة لمعالجة عدم المساواة في الوصول إلى الأسواق والتمويل والتكنولوجيا.

٢١ - ولاحظ السيد ديفيلروشي أن المنتدى منبر حيوي لرصد التزامات التمويل ومبادرات التمويل الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد أن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تستخدم على نحو استراتيجي لتحفيز المزيد من رأس المال الخاص. وقال إن المؤسسة الدولية للتنمية التابعة لمجموعة

البنك الدولي قد حققت تجديد موارد قياسي قيمته ٧٥ بليون دولار. وقد اعتمدت المؤسسة المالية الدولية استراتيجية جديدة طويلة الأجل لزيادة الاستثمار ذي الأثر الإيجابي من القطاع الخاص وتعزيز المشاركة الاستراتيجية في القطاعات الرئيسية في البلدان النامية. وذكر أن مجموعة البنك الدولي ملتزمة تماما باستخدام ميزانيتها العمومية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢٢ - ولاحظ السيد البلاوي أوجه تشابه وثيق بين الانتعاش الاقتصادي العالمي وسلسلة من الإجراءات التي تتخذها الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة. وأبلغ المنتدى أن صندوق النقد الدولي سينظر، في وقت لاحق من هذا الأسبوع، في مقترحات الغرض منها تحسين إطار القدرة على تحمل الديون لفائدة البلدان المنخفضة الدخل الأعضاء في صندوق النقد الدولي. وأقرّ بأهمية مواصلة التعاون مع الجهات المؤسسية الرئيسية الأخرى وفقا لولاية كل منها من أجل تنفيذ خطة عمل أديس أبابا.

٢٣ - ولاحظ السيد أبّار أن على جميع البلدان أن تُنمي صادراتها وتُصلح تجارتها لتشرع في جمع الإيرادات المحلية على الصعيد الوطني. وقال إن من الضروري أن تتخذ المصارف الإنمائية والقطاع الخاص إجراءات من أجل التغلب على العقبات التي تعوق الاستثمار في أقل البلدان نموا. كما أنه من المهم مساءلة الجهات المانحة عن التزاماتها من المساعدة الإنمائية الرسمية إزاء تلك البلدان. ودعا المتكلم أيضا إلى إجراء مناقشات أكثر شمولا في الأمم المتحدة بشأن معالجة الديون السيادية.

٢٤ - وتناول الحوار موضوعين هما: (أ) تعزيز اتساق السياسات في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا؛ (ب) وأوجه عدم المساواة والنمو الشامل. وفي إطار الموضوع الأول، كان المناقشون الرئيسيون كالتالي: المدير التنفيذي لمجموعة البنك الدولي، فرانك هيمسكرك؛ ورئيس لجنة الاتصال مع البنك الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والتابعة للمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، داودا سمبيني؛ ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نبيل منير (باكستان).

٢٥ - وعلّق السيد هيمسكرك قائلا إن بإمكان الأمم المتحدة أن تعزز الاتساق من خلال قياس أداء الدول الأعضاء وممارسة ضغط الأقران على القطاع الخاص. وقال إن ثمة حاجة إلى مجموعة أدوات لإشراك الشركات الصغيرة. ولا تزال أفضل آلة استفادة هي الدولة ذات الأداء الجيد. وفي هذا السياق، ذكر أنه ينبغي إنفاق موارد المؤسسة الإنمائية الدولية بفعالية واستهداف أشد الفقراء فقرا.

٢٦ - ولاحظ السيد سيمبيني أن احتمالات النمو قد ضعفت، لا سيما بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل. وقال إن صندوق النقد الدولي يدعم بناء القدرات فيما يتعلق بإدارة مخاطر الكوارث والإدارة المالية العامة للدول الهشة والبلدان المنخفضة الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ صندوق النقد الدولي تدابير لدعم البلدان المنخفضة الدخل عن طريق زيادة التمويل بشروط ميسرة وتخفيف عبء الديون. وقام صندوق النقد الدولي أيضا بزيادة إمكانية الحصول على التمويل بشروط ميسرة لفائدة لبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية. وواصل الصندوق العمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي من خلال تعزيز شبكة الأمان المالية العالمية والإصلاحات التنظيمية المالية العالمية.

٢٧ - ولاحظ السيد منير أن البلدان لا تزال تواجه، على الصعيد الوطني، تحديات في صياغة سياسات وإجراءات متعددة القطاعات، متكاملة ومتسقة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إنه يلزم زيادة الدعم الدولي لوضع تلك السياسات، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة. ويجب أن تواصل الآليات الإقليمية القائمة تكييف برامج عملها مع خطة عمل أديس

أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما يجب عمل المزيد من أجل زيادة الاتساق بين السياسات الوطنية وأولويات التنمية العالمية.

٢٨ - وفي المناقشة التحاورية، دُعيت المؤسسات التجارية والمالية الدولية إلى زيادة دعمها السياسي والمالي للبلدان المنخفضة الدخل والدول الهشة فيما يتعلق بالإدارة المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية، وتعميم الخدمات المالية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وتم التشديد على ضرورة إدماج التجارة في أهداف التنمية المستدامة وبناء القدرات التجارية. وفي هذا الصدد، تم تسليط الضوء على أولويات ثلاث هي: (أ) إصلاحات تيسير التجارة؛ (ب) ووضع قواعد عالمية جديدة للتجارة الإلكترونية؛ (ج) وتحسين قدرة المشاريع الصغيرة على الحصول على التمويل.

٢٩ - وفي إطار الموضوع الثاني، كان المحاورون الرئيسيون هم: المديرة التنفيذية لمجموعة البنك الدولي بايشينس بونغوي كونيني؛ والمديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي نانسي غايل هورسمن؛ والمدير التنفيذي لشؤون اليابان في صندوق النقد الدولي، مازاكي كايزوكا؛ ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي يورغن شولتز (ألمانيا)؛

٣٠ - وأشارت السيدة كونيني إلى مسألتين تتعلقان بعدم المساواة، هما: تيسير الوصول والنوعية. ولاحظت أن الترابط هو أحد أبرز الثغرات. وعلى سبيل المثال، فإن وتيرة التحضر في أفريقيا سريعة، في حين أن وتيرة الترابط بين المدن منخفضة. ولمعالجة ذلك، ينبغي وضع استراتيجيات قائمة على الطلب لإيجاد حلول قائمة على الأدلة التي تستخدم البيانات.

٣١ - وأشارت السيدة هورسمن إلى أن عدم المساواة تفاقمت في معظم الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة بعد الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨. وقالت إن بحوث صندوق النقد الدولي تشير إلى أن التغير التكنولوجي، قبل التكامل، هو العامل الرئيسي وراء انخفاض دخل العمالة في الاقتصادات المتقدمة ولذلك فهو المسبب لعدم المساواة. والحمائية ليست هي الحل. وأوضحت أن صندوق النقد الدولي قد استجاب عن طريق تقديم المشورة في مجال السياسات التي تدعم النمو الشامل وشجع السلطات الوطنية على تعزيز الإنتاجية.

٣٢ - ولاحظ السيد كايزوكا أن صندوق النقد الدولي يحترم الخصائص القطرية، مثل الافتقار إلى القدرة على تنفيذ السياسات، وذلك في صياغة المشورة السياساتية. وذكر أن الصندوق استخدم أيضا مؤشر إنجاز لرصد أثر التدخلات التي سوف تتجسد في المدى الطويل. ودعا إلى التعاون الفعال فيما بين المؤسسات على أساس المزايا النسبية والولايات.

٣٣ - وأكد السيد شولتز أن مسألة عدم المساواة ما فتئت تحتل موقع الصدارة على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقال إن من الضروري معالجة المسائل العامة وإنشاء مؤسسات شاملة على جميع المستويات. ومن الضروري أيضا اعتماد السياسات والأنظمة الصحيحة لضمان أن يتمكن الجميع من الاستفادة من المكاسب الاقتصادية للمجتمع. وأوضح أن تعزيز نوعية البيانات ومواصلة تصنيفها مسألة أساسية في هذا الصدد.

٣٤ - وخلال الحوار التفاعلي، أشار المتحاورون إلى أن التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي أتاحا الفرص، ولكنهما أديا أيضا إلى عدم المساواة. وسلطت مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الضوء أيضا على العمل الهام الذي قاما به من أجل معالجة المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، ناقش

المتحاورون مسألة الحماية الاجتماعية، بما في ذلك هدف صندوق النقد الدولي المتعلق بـ ”الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية“ في صياغة ميزانيات الضمانات الاجتماعية في معظم البلدان المنخفضة الدخل. وفيما يتعلق بالتمويل، تم التأكيد على تعزيز مشاركة القطاع الخاص من أجل سدّ الفجوة التمويلية، بما في ذلك من خلال تدابير التخفيف من حدة المخاطر. وشدد المتحاورون أيضا على أن تمويل التجارة له دور رئيسي في معالجة أوجه عدم المساواة في مجال التجارة.

خامسا – اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية: الخطوات المتخذة من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة في خطة عمل أديس أبابا وغيرها من النتائج المتعلقة بمتابعة تمويل التنمية

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ١

٣٥ – ترأس اجتماع المائدة المستديرة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأدارها نائب المدير الإداري لصندوق النقد الدولي، تاو جانغ. وقدم عروضا كل من: نائبة رئيس بنما ووزيرة خارجيتها، إيزابيل دي سان مالو دي ألبارادو؛ ومفوض التعاون الدولي والتنمية في المفوضية الأوروبية، نيفِن ميميكا؛ ووزير الدولة بوزارة المالية والتعاون الاقتصادي في إثيوبيا، أدماسو نيبيبي؛ ورئيسة الديوان ووكيلة وزارة المالية لشؤون الخصخصة ومكتب المسائل الخاصة في الفلبين، كارين سينغسن؛ ورئيس مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي، دميتري بانكين. ورئيس مجموعة أبراج، صاقب راشد.

٣٦ – لاحظ السيد جانغ أن تعبئة الموارد المحلية هو عنصر أساسي في خطة عمل أديس أبابا. وقد أحرز تقدم حقيقي في زيادة الإيرادات الضريبية على مدى فترة الخمسة عشرة سنة الماضية، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل. وقال إن صندوق النقد الدولي لا يزال ملتزما التزاما تاما ببناء القدرات في مجال الإيرادات المحلية في البلدان النامية وإنه يدعم مجموعة واسعة من المبادرات المتعددة الأطراف، مثل مبادرة أديس أبابا للضرائب ومنهاج التعاون بشأن المسائل الضريبية.

٣٧ – وأبرزت السيدة دي ألفارادو أن بنما قد أدمجت كلية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة، وخصصت معظم الاستثمارات العامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولضمان التأييد على نطاق واسع، شرعت بنما في إجراء حوار وطني مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وذكرت أن النمو الاقتصادي المطرد والحوافز الضريبية المناسبة والانفتاح هي العناصر الأساسية التي مكنت بنما من اجتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي لدعم تلك الأهداف. ودعت نائبة الرئيس المجتمع الدولي إلى استكشاف السبل التي يمكن أن تشجع من خلالها الاستثمارات الأجنبية نقل التكنولوجيا والدراية إلى البلدان النامية.

٣٨ – ولاحظ السيد ميميكا أن المفوضية الأوروبية قد رصدت في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ملايين اليورو لدعم التعاون الضريبي الدولي. وقد حفزت اللجنة المزيد من الاستثمارات العامة والخاصة في أهداف التنمية المستدامة من خلال خطة الاستثمار الخارجي الأوروبية الجديدة. كما زادت المساعدة الإنمائية الرسمية للسنة الرابعة على التوالي في عام ٢٠١٦. وسوف يؤكد من جديد توافق الآراء الأوروبي بشأن التنمية،

الذي سيُوقع في حزيران/يونيه ٢٠١٧، التزام الاتحاد الأوروبي الجماعي بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية (٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي) مع التزام أكثر طموحا لفائدة أقل البلدان نموا.

٣٩ - وعرض السيد نبيبي خارطة طريق الإجراءات السياساتية التي وضعتها إثيوبيا لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا. وقال إن إثيوبيا قد استثمرت في السنوات الأخيرة ٢٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في السياسات المتعلقة بالهياكل الأساسية والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية من أجل حماية الضعفاء. وستواصل إثيوبيا العمل مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف من أجل تحسين عملية تحصيل الإيرادات الضريبية. وسنت أيضا سياسات جديدة بشأن الشراكات العامة والخاصة لضمان التقاسم العادل للمخاطر والمكافآت بين القطاعين العام والخاص.

٤٠ - وأكدت السيدة سينغسن أن الفلبين ستنفذ خطة عمل أديس أبابا بالتحول نحو نظام اقتصاد قائم على الاستثمار. وقال إن الحكومة الجديدة تعكف على وجه السرعة على معالجة التحديات المتعلقة بتعبئة الموارد عن طريق الحد من الإجراءات البيروقراطية وتحديث تحصيل الإيرادات، وتحسين الإجراءات الجمركية والعمل على قمع التهرب من الضرائب على نطاق الحكومة. وهي تعتزم تخفيض معدلات ضريبة الدخل الشخصي وضرائب الشركات، والزيادة في الوقت نفسه في معدلات ضريبة القيمة المضافة والرسوم الضريبية على إنتاج النفط. وأوضحت أن من شأن هذه السياسات أن تؤدي إلى زيادة تحصيل الإيرادات، التي ستعزز النمو الاقتصادي الشامل وتحد من الفقر وتساعد الفلبين على أن تصبح ضمن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٢٢.

٤١ - ولاحظ السيد بانكين أن البلدان غير الساحلية عملاء مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي تواجه تحديات خاصة في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا في مجالي النقل وتيسير التجارة. وقد سجلت البلدان النامية غير الساحلية معدلات نمو أقل كثيرا من معدلات نمو البلدان النامية الأخرى. وقال إن الحل لا يكمن في تحرير التجارة وتخفيض التعريفات غير المشروط، وإنما يكمن في التعاون الإقليمي. وسوف يعزز مصرف التنمية الأوروبي الآسيوي التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء عن طريق ربط سلاسل القيمة القائمة في المنطقة، مع التركيز على مشاريع تطوير الهياكل الأساسية وتنمية الإنتاج ذي القيمة المضافة العالية وبرامج كفاءة الطاقة.

٤٢ - وبيّن السيد راشد كيفية توسيع المزيد من المستثمرين لاستثماراتهم في المجالات البيئية والاجتماعية والإدارية من خلال الاستفادة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوصفها خارطة طريق متسقة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالبحث الجاد عن الشركات التي خطت خطوات عملاقة في مجالات إدارة الشركات، وعلاقات العمل والسياسات البيئية. ودعا البلدان إلى الاتجاه نحو بيئة تنظيمية أكثر دينامية في قطاعات مثل الصحة والتعليم، مع ضمان مستوى عال في مجال تقديم الخدمات. ولاحظ أنه لا بد من استثمارات كبيرة في النظم الإيكولوجية القطاعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٢

٤٣ - ترأس اجتماع المائدة المستديرة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأداره نائب الرئيس الأول لشؤون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والعلاقات مع الأمم المتحدة والشراكات في مجموعة البنك الدولي، محمود محيي الدين. وقدم عروضا كل من وزير الصناعة في نيبال، نابندرا راج جوشي؛

ووزير المالية والتخطيط الوطني في تونغا، تيفيتا لافيماو؛ ووكيل الوزارة المكلف بالشؤون الاقتصادية والإنمائية في وزارة خارجية إستونيا، فانيو راينارت؛ ورئيس وكالة التعاون الإنمائي الدولي في المكسيك، أغوستين غارسيا – لوبيز. وعمدة روستنبرغ التنفيذي، مبوهو كهونو، جنوب أفريقيا.

٤٤ – وأكد السيد محيي الدين أن الضغوط الديمغرافية ستزيد من الحاجة إلى الوظائف والهياكل الأساسية. وقال إن التوازن بين التمويل العام والخاص سيكون ضروريا لكفالة هياكل أساسية ميسورة التكلفة ومُيسّرة وموثوقة ومراعية للمناخ. وفي حين أن الإنفاق على الهياكل الأساسية الحالية في البلدان النامية سيظل يتأتى من مصادر عامة، هناك مجال فسيح لتوسيع نطاق التمويل الخاص والتجاري. وذكر أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف قادرة على حشد المزيد من الاستثمار في الهياكل الأساسية على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

٤٥ – وناقش السيد جوشي التحديات التي تواجهها نيبال في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. وقال إنها تبذل جهودا لتحسين الهياكل الأساسية المحلية وإنعاش الأعمال الحرة، بما في ذلك على مستوى القرية. وتحظى أيضا تعبئة الموارد المحلية بأولوية أساسية، كما أُحرز تقدم كبير في هذا الصدد. وذكر أن نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في نيبال تبلغ ٢٣ في المائة، مقابل ٩ في المائة منذ ٢٠ عاما مضت. وقال إن نيبال تسعى إلى الحصول على المزيد من التمويل الميسر مع التركيز على المعونة المحفّزة التي يمكن أن تساعد في حشد الاستثمارات الخاصة، لا سيما في الهياكل الأساسية.

٤٦ – وذكر السيد لافيماو أن الأولويات الإنمائية الوطنية في تونغا تشمل بناء اقتصاد قائم على المعرفة، والحكم الرشيد، وتطوير الهياكل الأساسية، والمساواة بين الجنسين، وحماية البيئة، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، قال إن الإصلاحات المقبلة ستستهدف فرض المزيد من الضرائب التصاعدية، بينما ينبغي أن تستهدف زيادة الإنفاق مكافحة الأمراض غير المعدية. وشدد المتكلم على أن المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال الدعم الدولي بالغة الأهمية أيضا، وأكد كذلك أن على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أن تراعي عامل ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية في قرارات الإقراض.

٤٧ – وأكد السيد رينارت أن سيادة القانون والحكم الرشيد كانا دوما عاملين حاسمين في تمكين إستونيا لتصبح ذات اقتصاد مرتفع الدخل. وقد اعتمدت إستونيا سياسة جديدة في مجال التعاون الإنمائي استنادا إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وهي تركز أساسا على دعم الديمقراطية والنهوض بالسلام والاستقرار، وضمان حقوق الإنسان، وتعزيز النمو الاقتصادي. وقال إن إستونيا زادت ايضا باستمرار في نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد استفادت أيضا من الحلول الرقمية، بما في ذلك استخدام الإقرارات الضريبية الإلكترونية، وتطبيقات الصحة الإلكترونية، والتصويت بواسطة الإنترنت، مما أدى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وساعد على الحد من الفساد.

٤٨ – وأشار السيد غارسيا لوبيز إلى أن حجم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلدان أمريكا اللاتينية قد انخفض في عام ٢٠١٦، إذ لم تزد نسبته عن ٤,٦ في المائة من مجموع المساعدات. وشدد المتكلم على أن من الأهمية بمكان الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما في أقل البلدان نموا وفي أفريقيا. ومن المهم أيضا معالجة الشواغل المتعلقة بالخروج من قائمة البلدان ذات الدخل المنخفض، بما في ذلك

من خلال منهجيات تخصيص الموارد التي لا تقتصر على نصيب الفرد من الدخل. وفي هذا السياق، من المهم إشراك الأمم المتحدة في المناقشة بشأن الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة.

٤٩ - وتناول السيد خونو وجهة نظر الحكومات المحلية في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. وأكد أنه ينبغي تعزيز الاستثمارات في المناطق الحضرية إلى حد كبير، وأنه يمكن تحقيق تعزيز تعبئة الموارد المحلية عن طريق تنويع الموارد الحكومية المحلية والإصلاح التنظيمي. ويمكن أن تساعد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الوطنية أيضا على تحقيق ذلك من خلال حشد الاستثمار المحلي. ودعا الحكومات الوطنية إلى توجيه الجهات المانحة الدولية نحو زيادة المشاركة على المستوى دون الوطني.

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري ٣

٥٠ - ترأس اجتماع المائدة المستديرة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأداره نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، يونوف فريديريك آغاه. وقدم عروضا كل من أمين التخطيط في غواتيمالا، ميغيل أنخيل إستواردو موير ساندوفال؛ ووزير المالية والتنمية الاقتصادية في كيريباس، تيويا تواتو؛ والأمين الدائم لوزارة خارجية مدغشقر، موديست راندرياناريفوني؛ ووكيلة الوزارة المكلفة بالمنظمات الدولية في وزارة خارجية إكوادور، كارولا إنييغيس سامبرانو؛ ونائبة رئيس إدارة الخطة العالمية في وزارة خارجية السويد، إنغر بوكستن؛ والمدير التنفيذي للمنتدى والشبكة الأفريقيين المعنيين بالديون والتنمية، فانويل كينالا بوكوسي.

٥١ - وعرض السيد آغاه تنفيذ منظمة التجارة العالمية للالتزامات العملية الواردة في خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك قرار وزاري يقضي بإلغاء إعانات التصدير ويحدد قواعد جديدة بشأن اعتمادات التصدير. وقال إن بدء نفاذ اتفاق تيسير التجارة هو تطور هام آخر في الجهود الرامية إلى الحد من البيروقراطية وتكاليف التجارة. كما أتاحت المنظمة تحسين امكانية حصول البلدان النامية على الأدوية بأسعار معقولة. وتشمل التحديات القائمة تقديم الإعانات المالية لمصائد الأسماك.

٥٢ - و أبرز السيد ساندوفال أن خطة التنمية الوطنية لغواتيمالا تربط أولويات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالسياسات العامة وميزانيتها، وتعطي الأولوية للأمن الغذائي، والتغذية، والتعليم والمؤسسات الديمقراطية. وقال إن غواتيمالا حسّنت أيضا إطارها المؤسسي وعمليات الرصد فيما يتعلق بالنظامين القضائي والضريبي. وبالإضافة إلى ذلك، سنّت غواتيمالا قانونا لمكافحة غسل الأموال بهدف مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وأكد المتكلم أيضا أن المساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والوصول إلى الأسواق، تظل مسائل بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية.

٥٣ - وشرح السيد تواتو خطة التنمية الوطنية في كيريباس المتعلقة بتعزيز الإطار المالي، ومعالجة الديون الدولية، وإدارة النفقات العامة وتنفيذ الإصلاحات في مجالي الضريبة والإعانات. وقال إن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتطلب الاستثمار في الهياكل الأساسية وزيادة القدرات المؤسسية. ولمواجهة هذه التحديات من الضروري أن تتوفر المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل المتعدد الأطراف المرنين واللذين يمكن التنبؤ بهما. وستواصل كيريباس حشد المدخرات الوطنية من أجل جذب التمويل بشروط ميسرة والتمويل من البلدان الأخرى.

٥٤ - وذكر السيد راندرياناريفوني أن خطة التنفيذ الوطنية لمدغشقر تركز على ما يلي: (أ) كفالة سيادة القانون؛ (ب) وإنشاء نظام مالي مستقر وشامل؛ (ج) وتحسين النظام المالي؛ (د) وتعزيز الشراكات بين القطاعين الخاص والعام وضمان خضوع خدمات القطاعين العام والخاص للمساءلة واتسامها بالفعالية والكفاءة؛ (هـ) وترشيد استخدام رأس المال؛ (و) وإنشاء نظام للمعلومات بشأن الموارد المحلية ورصد تعبئتها؛ (ز) واستكمال السياسات القطاعية والتوعية من خلال حلقات العمل بشأن عدد من أهداف التنمية المستدامة؛ (ح) وضمان تحسين التنسيق مع الشركاء في التنمية.

٥٥ - وأكدت السيدة سامبرانو أن تحسين تحصيل الإيرادات المحلية أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودعت إلى إصلاح النظام المالي الدولي لمواجهة التهرب الضريبي. وقالت إن إكوادور عقد في شباط/فبراير ٢٠١٧ استفتاء وطنيا وأصبح أول بلد في العالم يمنع الأفراد الذين لهم حسابات مالية في الملاذات الضريبية من الترشح للمناصب الرسمية. وأُيدت المتكلمة أيضا مسألة رفع مركز لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى هيئة حكومية دولية.

٥٦ - وذكرت السيدة بوكستون أن السويد قد أعدت تقريرا بشأن تنفيذ خطة عمل أديس أبابا شمل أمثلة توضيحية، والتحديات على مستوى التنفيذ والدروس المستفادة والاستنتاجات ذات الصلة. وقالت إن السويد تطبق نهجا جنسانيا في ميزانيتها وتوفر التدريب التدريجي على تقييمات المساواة بين الجنسين لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في الميزنة الوطنية. وعلى الصعيد الدولي، أنشأت الوكالة السويدية للتنمية الدولية أداة للمساعدة في حشد رأس المال الخاص لأغراض التنمية وإدارة المخاطر المرتبطة بها.

٥٧ - ورحب السيد بوكوسي بجميع الجهود الرامية إلى تنفيذ تدابير مالية تركز على تعزيز المساواة بين الجنسين ودعم المعوقين. وشدد على أنه من المهم تحسين التعاون الضريبي، بما في ذلك عن طريق إنشاء هيئة ضريبية دولية داخل الأمم المتحدة. وأشار المتكلم أيضا إلى أن المنتدى العالمي للبنى التحتية ينبغي أن يتجاوز مسائل التمويل المختلط والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وحثّ الشركاء المانحين على الوفاء بالتزاماتهم من المساعدة الإنمائية الرسمية.

المناقشة التحاورية

٥٨ - شدد المتكلمون خلال المناقشة التحاورية على ضرورة القيام عمل المزيد لترجمة الالتزامات الواردة في خطة عمل أديس أبابا على الصعيد الوطني. ودعوا أيضا إلى زيادة مواءمة جدول أعمال متابعة تمويل التنمية مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقضايا البيئية.

٥٩ - وأكد عدة متكلمين على الحاجة إلى سياسات ضريبية تدريجية من أجل محاربة الفقر وعدم المساواة. وذكر أحد المتكلمين أن الضرائب على التبغ أداة مفيدة لزيادة الموارد المحلية. وأشار آخرون إلى أنه من الأهمية بمكان التصدي بفعالية لظاهرة تجنب الشركات دفع الضرائب وللتدفقات المالية غير المشروعة. وأعرب عدة متكلمين عن تقديرهم للعمل الذي تقوم به لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي فيما يتعلق بالمسائل الضريبية ودعوا إلى رفع مركزها إلى هيئة حكومية دولية.

٦٠ - ولاحظ بعض المشاركين أن من الأهمية بمكان وضع الإطار التنظيمي الصحيح الذي ينص على تقديم حوافز مناسبة لرؤوس الأموال حتى تتدفق الاستثمارات في التنمية المستدامة. وأبرز المشاركون أن الأمم المتحدة هي المكان المناسب لاستكشاف المبادئ التوجيهية للشراكات بين القطاعين العام والخاص

لضمان التقاسم العادل للمخاطر والمكافآت، ووضع آليات واضحة للمساءلة والتقيد بالمعايير الاجتماعية والبيئية.

٦١ - وشدد المتكلمون على أهمية الوفاء بالتزام نسبة ٠,٧ من المساعدة الإنمائية الرسمية /الدخل القومي الإجمالي، فضلا عن الحاجة إلى توخي نهج أكثر دقة في رفع هذ البلد أو ذاك من قائمة أقل البلدان نموا، يتجاوز التدابير المتعلقة بنصيب الفرد من الدخل. كما يلزم أيضا إحراز مزيد من التقدم في تحسين فعالية التنمية، لا سيما فيما يتعلق بالملكية القطرية.

٦٢ - وأبرز المتكلمون كذلك أن مبادرة المعونة لصالح التجارة يمكن أن تؤدي دورا هاما في تيسير التجارة، بل ينبغي أن توجه أيضا نحو زيادة الامتثال لمعايير العمل الدولية. ودعا بعض المشاركين إلى أن يُركز المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في بوينس آيرس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، على إكمال خطة الدوحة للتنمية.

٦٣ - ودعا بعض المتكلمين إلى اتخاذ إجراءات دولية بشأن الالتزام في خطة عمل أديس أبابا بالعمل من أجل تحقيق توافق آراء عالمي حول المبادئ التوجيهية المتعلقة بمسؤوليات المدين والدائن. وشدد عدة متكلمين على ضرورة تعزيز الروابط القائمة وإقامة روابط جديدة بين المجتمع المدني والحكومات، ووضع استراتيجيات متكاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

سادسا - المناقشة العامة

٦٤ - خلال المناقشة العامة، تكلم أكثر من ٨٠ ممثلا للدول الأعضاء، بما في ذلك ١٩ وزيرا ونائب وزير، فضلا عن كبار مسؤولين حكوميين آخرين. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وأدلى ببيانات مشتركة ممثلو كل من مجموعة الـ ٧٧ والصين، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة الدول الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، والجماعة الكاريبية ومجموعة من البلدان لدعم البلدان المتوسطة الدخل.

٦٥ - ورحبت الوفود بتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بوصفه مساهمة هامة في المنتدى، بما في ذلك الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليه على الصعيد الحكومي الدولي. وشدد عدة متكلمين على الطابع القوي والمتوازن للتقرير ووصفوه بأنه أساس سليم للتأمل في التقدم المحرز والثغرات التي تتخلل تنفيذ خطة عمل أديس أبابا.

٦٦ - وأقرت البلدان بما للبيئة العالمية الصعبة من تأثير على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك ظروف الاقتصاد الكلي الصعبة، فضلا عن الأزمات الإنسانية والنزاعات. وحتى لا يُعرّض المسار العالمي الحالي عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة للخطر، دعت الدول الأعضاء إلى تسريع وتيرة الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تنفيذ خطة عمل أديس أبابا.

٦٧ - وقدم العديد من البلدان عرضا عاما لجهودها الرامية إلى وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا. وتم التأكيد على أن المنتدى ينبغي أن يظل منبرا لتبادل الخبرات الوطنية في دمج خطة عمل أديس أبابا في السياسات والإصلاحات المحلية.

٦٨ - وأكدت البلدان على أهمية الاتفاقيات والاتفاقات الدولية، بما فيها اتفاق باريس. ودعت بقوة إلى مواصلة العمل المتعلق بالمناخ والدعم المستدام والذي يمكن التنبؤ به، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للبلدان النامية وظروفها الخاصة. كما دعت البلدان إلى اتخاذ إجراءات تحوُّلية بشأن المسائل الجنسانية، وأبرزت الحاجة إلى إيلاء المزيد من الاعتبار لتأثير التمويل الإنمائي على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

٦٩ - وشددت وفود كثيرة على الحاجة إلى زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية عالية الجودة والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود. وينبغي أن تواصل المصارف الوطنية والإقليمية الإنمائية والمتعددة الأطراف الاستفادة من الاستثمارات الخاصة. وفي هذا الصدد، شددت البلدان أيضا على ضرورة اتخاذ إجراءات لمساعدة الفقراء والفئات الضعيفة، بما في ذلك من خلال نظم الحماية الاجتماعية.

٧٠ - وشددت الوفود على أهمية تعبئة الموارد المحلية. وأكد عدة متكلمين على ضرورة مكافحة الفساد وزيادة الشفافية وتعزيز إدارة الموارد العامة. وشددت البلدان على أهمية النظم الضريبية الفعالة، بما في ذلك عن طريق زيادة التعاون الضريبي وتعزيز بناء القدرات. ودعت البلدان النامية إلى رفع مركز لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية لتصبح هيئة حكومية دولية. كما أعادت البلدان تأكيد الالتزام بالحد بشكل كبير من التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام ٢٠٣٠.

٧١ - وللاستفادة على الوجه الكامل من التمويل الخاص على الصعيدين الوطني والدولي، أشارت البلدان إلى أهمية زيادة حجم ونوعية الاستثمار المحلي والأجنبي واتباع سياسات تحسن مواءمة هذه التدفقات مع التنمية المستدامة. وشددت الوفود على أهمية زيادة تعميم الخدمات المالية لتشمل جميع شرائح المجتمع، لا سيما النساء والشباب.

٧٢ - وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء انخفاض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا، ودعت الجهات المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها وتحديد هدف يتمثل في تخصيص نسبة لا تقل عن ٠,٢ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لفائدة أقل البلدان نموا. كما أبرزت البلدان إمكانية حفز تمويل إضافي من مصادر أخرى ومن خلال أدوات لتقاسم المخاطر مصممة على نحو مناسب. وأكد بعض الوفود أهمية التقيد بالمبادئ المشتركة للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال.

٧٣ - وشددت الدول الأعضاء على أن تظل التجارة محركا للتنمية المستدامة. وأعربت البلدان النامية عن جزعها إزاء الزيادة في الخطاب والاتجاهات الحمائية من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو، وأكدت مجددا على أهمية النظام التجاري العالمي القائم على القواعد، والمنفتح، والشفاف، والذي يمكن التنبؤ به، والمتسم بالشمول، وغير التمييزي، والمنصف في إطار منظمة التجارة العالمية.

٧٤ - وحثت عدة وفود المؤسسات المالية الدولية على النظر في أثر المديونية ودعت إلى مواصلة العمل على منع أزمات الديون والحلول القائمة على السوق لإعادة هيكلة الديون السيادية. كما دعا العديد من البلدان النامية إلى اتخاذ تدابير لتخفيف عبء الديون في حالات المديونية الحرجة. ووُجهت نداءات لتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك من خلال إعطاء صوت أقوى للبلدان النامية وزيادة مشاركتها في المؤسسات المالية الدولية وهيئات وضع المعايير والقواعد.

٧٥ - وأشارت البلدان إلى أهمية التقدم الذي أحرز في تيسير الحصول على تكنولوجيات عديدة، ولكنها أعربت عن القلق إزاء الفجوات الرقمية الكبيرة بين البلدان وداخلها. وأشارت وفود عدة إلى التحديات الفريدة التي تواجهها البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع.

سابعا - جزء الخبراء

حلقة نقاش: تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام ٢٠١٧

٧٦ - ترأس حلقة النقاش نائبة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ماري تشاتاردوفا (تشيكيا). وأبدى مدير مكتب تمويل التنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، ألكسندر تريبلكوف (باسم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية) ملاحظات افتتاحية. وأدار المناقشة رئيس فرع تحليل السياسات والتنمية في مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شاري شبيغل. وشارك في الحلقة ممثلو المؤسسات صاحبة المصلحة الخمسة الرئيسية في عملية متابعة تمويل التنمية، وهم: نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، يونوف فريديريك آغاه؛ ومدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي، سيدارث تيواري؛ ومدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، ريتشارد كوزول - رايت، ومدير السياسات الاستراتيجية في مكتب دعم السياسات والبرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيدرو كونسيساو؛ والمستشار المعني بتمويل التنمية في مجموعة البنك الدولي، ديفيد كويبر.

٧٧ - وأدلى السيد تريبلكوف بكلمة افتتاحية مهد فيها لاجتماعات المائدة المستديرة للخبراء واقترح أن يستند أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات إلى المناقشات في التقرير المقبل. وقدمت السيدة شبيغل وصفا لهيكل النتائج الرئيسية للتقرير، مع تسليط الضوء على البيئة الاقتصادية العالمية الصعبة وآثارها على تنفيذ خطة عمل أديس أبابا.

٧٨ - وأكد السيد آغاه على أهمية تعددية الأطراف في مقاومة النزعة الحمائية، التي تضر بالفقراء، وعلى دور السياسات في كفالة تقاسم منافع التجارة على نطاق واسع وعلى نحو منصف. وأكد أن تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد من شأنه أن يسهم في تحقيق النمو الشامل. وسيشكل الابتكار التكنولوجي والتشغيل الآلي تحديات إضافية، لأنه ستترتب عليهما آثار جسيمة على مستوى الأعمال، والعمالة، ومستقبل التجارة. وينبغي معالجة تلك الآثار من خلال مزيج من السياسات الشاملة.

٧٩ - وأشار السيد تيواري إلى ضرورة بذل الجهود على جميع المستويات من أجل تنفيذ متابعة تمويل التنمية المستدامة، ولا سيما نتائج الاستثمارات في الهياكل الأساسية. وأشار أيضا السيد تيواري إلى نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، التي كانت أقل من ١٥ في المائة وبالتالي فهي غير كافية لتوفير الخدمات العامة الأساسية في العديد من البلدان النامية. وقال إن وضع استراتيجيات متوسطة الأجل لتوليد الإيرادات وتعزيز آليات الإنفاذ يمكن أن يؤديا أدوارا حاسمة في هذا الصدد.

٨٠ - وشدد السيد كوزول - رايت على الحاجة إلى استراتيجية للنمو المستدام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إن النمو بعد الأزمة المالية كان بطيئا وليس شاملا. ولم يكن الاستثمار كذلك كاف بسبب التباطؤ في الطلب العالمي من الاقتصادات المتقدمة النمو، وسلوك الشركات قصير الأجل والذي تسعى من خلاله وراء الريع، وارتفاع مستويات الديون. ولذلك ينبغي أن توسّع البلدان النامية نطاق فضاءاتها المالية. وبالإضافة إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية، ينبغي أيضا معالجة ظاهرة تجنب الضرائب والتهرب الضريبي، فضلا عن وضع آلية لمعالجة الديون.

٨١ - وذكر السيد كونسيسياو أن البرنامج الإنمائي يعكف على إدماج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات والخطط والميزانيات. وقال إن البلدان الشريكة تستفسر بشكل متزايد عن كيفية تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة، وعن كيفية تمويلها. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي سيدعم البلدان في تنفيذ أطر تمويل وطنية متكاملة، وهو ما يمكن أن يتيح نهجا متكاملا بشأن سبل تعبئة الموارد وتخصيصها تمشيا مع الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة. وقال إن صكوك التمويل المشروط خيارات واعدة يمكن أن تساعد البلدان على التصدي للمخاطر.

٨٢ - واقترح السيد كوبيبر أن أكبر التحديات قائمة في الدول الهشة وفي البلدان التي تعاني الإجهاد البيئي، التي هي موطن ٧٥ في المائة من الفقراء. وقال إن المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من التمويل العام الدولي سيؤديان دورا حاسما في هذا الصدد. وينبغي بذل جهود من أجل تحسين الاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية، فضلا عن زيادة فعاليتها، وذلك بهدف معالجة القضايا الأساسية مثل الحوكمة والبيئات التنظيمية وبناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أحد أفضل السبل لتحقيق التقدم هو ضمان المساواة بين الجنسين.

٨٣ - وخلال المناقشة التحاورية، تناول المتكلمون طائفة متنوعة من المسائل لتنظر فيها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك دور التدفقات المالية غير المشروعة، وإمكانية فرض ضرائب على التبغ من أجل تعبئة الموارد المحلية وتأثير التجارة على النمو وأسواق العمل.

اجتماع المائدة المستديرة ألف: الموارد العامة المحلية والدولية

٨٤ - ترأس اجتماع المائدة المستديرة نائبة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ماري تشاتاردوفا، وأدارتها منسقة السياسات في تحالف الشفافية المالية، بوجا رانغابراساد. وقدّم عروضا كل من عمدة مدينة بيليز، دارل برادلي؛ والمفوضة العامة بهيئة الضرائب في ليبريا، إلفريدا ستيوارت تامبا؛ ومدير الاستراتيجية والشراكات والتنمية في الوكالة الفرنسية للتنمية، فيليب أورليانج؛ ومدير إدارة التعاون الإنمائي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، جورج موريرا دا سيلفا؛

٨٥ - وفي البداية، أكدت السيدة رانغابراساد على الدور الحاسم للموارد العامة المحلية والدولية، وأبرزت أهمية المسائل الجنسانية بوصفها مسألة شاملة في هذا السياق، مثل دعم المساواة بين الجنسين من خلال معالجة مظاهر التحيز الجنساني في الهياكل الضريبية وعمليات الميزنة.

٨٦ - ولاحظ السيد برادلي الدور المحوري للحكومات المحلية والإقليمية في تعبئة الموارد العامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى عدم كفاية تحويلات الحكومات المركزية، مما زاد الضغط من أجل تعبئة الإيرادات من الضرائب والرسوم والمصادر الأخرى على الصعيد المحلي. وقال إن مجلس مدينة بيليز

أصدر في عام ٢٠١٣ سندات اكتتاب عام لتمويل الهياكل الأساسية للطرق العامة. وأوضح أن استخدام هذه الأدوات التمويلية يتطلب إقامة حكم رشيد والشفافية وإشراك أصحاب المصلحة ووضع إطار قانوني مؤات وهيكلي وسياسي.

٨٧ - وقدمت السيدة تامبا وصفا للكيفية التي نفذت بها ليبريا سياسات وأدوات مالية عامة فعالة أسهمت في تحقيق نمو اقتصادي قوي في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣. ومع ذلك، فقد انخفضت معدلات النمو بشكل ملحوظ بسبب أزمة فيروس إيبولا. وذكرت أن الأموال العامة الدولية، بما في ذلك المنح، ستظل مصدر تمويل حيوي بالنسبة لليبريا. ولتعزيز استغلال الموارد العامة وإدارتها، طبقت ليبريا العديد من الأطر والأدوات والمبادرات، مثل أداة التقييم التشخيصي للإدارة الضريبية، وتقييمات الإنفاق العام والمساءلة المالية، ومفتشي الضرائب بلا حدود.

٨٨ - وأبرز السيد أورليانج الدور الذي تضطلع به المصارف الإنمائية في التمويل الطويل الأجل للتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، عرض عمل النادي الدولي لتمويل التنمية، الذي يوفر منبرا تعاونيا يتبادل الأعضاء من خلاله الخبرات ويجمّعون الموارد المالية. وقال إن مجالات التركيز المحددة هي تغير المناخ، والتنمية الحضرية المستدامة، وإتاحة الوصول إلى إعداد المشاريع وتمويلها، وتعزيز التعاون بين أعضاء النادي.

٨٩ - وعرض السيد دا سيلفا بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية الأولية لعام ٢٠١٦. وقال إن المعونة الدولية بلغت ذروتها في عام ٢٠١٦، ويعزى ذلك جزئيا إلى زيادة الإنفاق المحلي على اللاجئين. وفي الوقت نفسه، انخفضت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا. وقدم السيد دا سيلفا معلومات مستكملة عن حالة المناقشات بشأن تحديث قياس المساعدة الإنمائية الرسمية ومقياس الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة، المقترح. وقال إن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقوم أيضا ببحوث بشأن الروابط وأوجه التآزر والمفاضلة بين مختلف مصادر وأدوات التمويل لفهم آثارها، ولإرشاد الخيارات السياساتية وتعزيز المساءلة.

٩٠ - وأثناء المناقشة، دعا المشاركون إلى مواصلة تشجيع تعبئة الموارد المحلية من خلال تعزيز النظم الضريبية الوطنية والتعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية، وذلك على سبيل المثال عن طريق منهاج التعاون بشأن المسائل الضريبية وإنشاء هيئة حكومية دولية تعنى بالتعاون الضريبي الدولي في الأمم المتحدة. واتفق العديد من المشاركين على إمكانية دعم المساواة بين الجنسين من خلال الإصلاحات الضريبية والميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية. وحث المشاركون البلدان على الوفاء بالتزاماتها من المساعدة الإنمائية الرسمية. وأعربوا عن القلق إزاء الاتجاه التنازلي في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا. كما أبرز العديد من المشاركين أهمية بناء القدرات على جميع المستويات، بما في ذلك لفائدة الإدارة الضريبية.

المائدة المستديرة باء: المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

٩١ - ترأس اجتماع المائدة المستديرة نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نبيل منير، وأدارتها كبيرة رؤساء معهد التضافر من أجل تمكين الشباب، بريتي سينها. وقدم عروضا كل من الممثل الدائم لجامايكا لدى الأمم المتحدة، كورتيناي راتراي؛ والمدير التنفيذي ورئيس قسم المسؤولية الاجتماعية للشركات والتمويل المستدام للأمريكتين في مصرف باريس الوطني (BNP Paribas)، إيرفي دوتوي؛ والمدير التنفيذي لشبكة الابتكار اليابانية، هيرو نيشيغوتشي. ورئيسة معلومات المنافسة في

Banca de las Oportunidades، كولومبيا، نيديا رييس؛ وكبيرة خبراء الاقتصاد في فريق بحوث التنمية لمجموعة البنك الدولي، ليورا كلابر.

٩٢ - وفي البداية، لفتت السيدة سينها الانتباه إلى ما تنطوي عليه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من إمكانات لإقامة صلة بين القطاعين العام والخاص لأغراض التنمية المستدامة. كما تناولت بالتفصيل إمكانات تعميم الخدمات المالية والاستثمار المؤثر لسد الفجوة التمويلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٩٣ - وعرض السيد راتراي عمل ''مجموعة أصدقاء تمويل أهداف التنمية المستدامة''، الذي يرمي إلى تحديد سبل حشد تريليونات الدولارات المطلوبة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقال إن المجموعة تستهدف الجهات المؤسسية صاحبة المصلحة من أجل إرساء توجه طويل الأجل في أسواق رأس المال العالمية. وأكد المتكلم على ضرورة بناء القدرات القطرية في مجال وضع مشاريع مجدية للاستثمارات. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال المسؤوليات الائتمانية تحول دون مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية والإدارية في العديد من البلدان.

٩٤ - ولاحظ السيد دوتاي أن مصرف باريس الوطني - باريبا - قد حدد ١٣ هدفا كميّا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعين بلوغها بحلول ٢٠١٨. ووصف الكيفية التي سيتوخاها مصرف باريبا لإنشاء أدوات مبتكرة لتمويل أهداف التنمية المستدامة التي تعالج المسائل ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للقطاع الخاص: المردود والمخاطر والسيولة والمدى الزمني. وأوضح أن الاستثمار المؤثر سوف يظل يمثل مجال نشاط ملائم، كما ستُدرج معايير الاستدامة في المنتجات التي تستوفي معايير الاستثمار التقليدية.

٩٥ - وعرض السيد نيشيغوتشي منهاج الابتكار الشامل المتعلق بأهداف التنمية المستدامة، الذي يشجع القطاع الخاص على الابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة. ويهدف البرنامج إلى الزيادة في حافظة المشاريع ذات الجدوى الاستثمارية الداعمة لتنفيذ الأهداف ولتسريع التقدم في مجال الابتكار. وقدم البرنامج الدعم إلى عملية الابتكار المتقدمة عن طريق الجمع بين نهج فكر التصميم ونهج بدء التشغيل المحفوف بالمخاطر خلال مرحلة الحضانة الحرجة. وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير، قدم البرنامج الدعم للقطاع الخاص في سبعة بلدان أفريقية فيما يتعلق بالهدفين ٣ و ٧.

٩٦ - وتحدثت السيدة رييس عن تجربة كولومبيا فيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية لتعميم الخدمات المالية التي تركز على تعميق تعميم الخدمات المالية في المناطق الريفية، وتعزيز استخدام الخدمات المالية، وتعزيز مخططات التمويل لفائدة لمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ووضع وتنفيذ استراتيجية وطنية للتثقيف المالي والاقتصادي من أجل تعزيز محو الأمية المالية. ونتيجة لذلك، صار الآن أكثر من ٧٠ في المائة من السكان البالغين في كولومبيا يملكون حساب ادخار، غير أن الفجوة بين معدلات الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الحضرية والريفية لا تزال قائمة.

٩٧ - وأشارت السيدة كلابر إلى أن المناقشة بشأن تعميم الخدمات المالية ينبغي أن تتجاوز الائتمان لتشمل ملكية الحسابات وفرص خزن الأموال. وذكرت أن معدلات ملكية الحسابات قد تزايدت بشكل ملحوظ في السنوات الماضية، رغم أن الفجوات لا تزال قائمة. وقالت إن من الأهمية بمكان وضع سياسات ونظم ملائمة وإحراز المزيد من التقدم في مجال حماية المستهلك من أجل النهوض بتعميم

الخدمات المالية. وعرضت السيدة كلابر أيضا حالات قطرية عديدة لتوضيح العلاقة بين تعميم الخدمات المالية وأهداف التنمية المستدامة.

٩٨ - وخلال المناقشة، أعرب المتكلمون عن تأييدهم اقتراح تعزيز نوعية الاستثمارات، بما في ذلك الاستثمارات الطويلة الأجل، وشددوا على الحاجة إلى إعداد مجموعة مشاريع جاهزة للاستثمار. وكرروا التأكيد على الطلب على آليات تقاسم المخاطر لغرض الاستثمارات في التنمية المستدامة. وشدد بعض المشاركين على ضرورة أن تخدم الشراكات بين القطاعين العام والخاص المصالح العامة ودعوا إلى إجراء مناقشات مفتوحة وشفافة بشأن المبادئ التوجيهية في الأمم المتحدة. ورحب المتكلمون بالمناقشة بشأن تعميم الخدمات المالية وشددوا على الحاجة إلى حماية المستهلكين.

المائدة المستديرة جيم: الديون والمسائل العامة

٩٩ - ترأس اجتماع المائدة المستديرة نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نبيل منير، وأدارها مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي، سيدارث تيواري. وقدم عروضا كل من سفير غرينادا لدى الولايات المتحدة الأمريكية، أنغوس فرايداي؛ والخبير الاقتصادي في وزارة المالية الاتحادية لألمانيا، كاميلو فون مولر؛ والمديرة التنفيذية لأمانة فريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون المالية الدولية، ماريلو أوي؛ والموظفة الأقدم المعنية بتمويل التنمية، مؤسسة Jubileo Latindadd في بوليفيا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، باتريشيا ميراندا.

١٠٠ - وفي البداية، قال السيد تيواري إن صندوق النقد الدولي ملتزم بتحسين الهيكل المالي الدولي وشبكة الأمان المالي العالمية، مع التركيز على أن يكون الصندوق قويا وقائما على الحصص. وفيما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون، قال إن صندوق النقد الدولي يوشك على إنجاز استعراض إطار القدرة على تحمل الديون، مع التركيز على الوقاية. ويجب وضع الأطر المناسبة لتشجيع مشاركة الجهات الدائنة في وقت مبكر من أجل إعادة الهيكلة بفعالية وفي الوقت المناسب.

١٠١ - وتحدث السيد فرايداي عن تجربة غرينادا فيما يتعلق بإعادة هيكلة الديون. وأشار إلى الروابط بين التعرض للظواهر المناخية بالغة الشدة وارتفاع مستويات المديونية، وخاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى سبيل التعلُّم من الماضي، نفذت غرينادا برنامجا محليا ركز على التسويات المالية والهيكلية؛ وطرحت ''تخفيضا'' في رأس المال الأصلي ومدفوعات الفائدة، فضلا عن شرط يتعلق بالإعصار يضمن التأجيل المسبق في حالة حدوث إعصار.

١٠٢ - وعرض السيد مولر عمل مجموعة العشرين بشأن الديون، الذي أُنجز تحت رئاسة ألمانيا للمجموعة. وأعرب عن رأى مفاده أن السندات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تسهم في القدرة على تحمل الديون، نظرا لأنها يمكن أن تولد حيزا ماليا للجهات المصدرة للسندات وتُحدّ من خدمات الديون العامة في الأوقات الصعبة. ومع ذلك، فإنه يرى أنه ينبغي أن ندرك أن السندات المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تحقق نتائج مختلفة جدا، حسب تصميمها. وقال إن توافر البيانات الإحصائية شرط أساسي لقبول الأسواق للصك.

١٠٣ - وأكدت السيدة يوي أن وضع المزيج المناسب من السياسات الهيكلية للاقتصاد الكلي لمواجهة المعوقات العالمية يجب أن تكملها إجراءات متعددة الأطراف. كما ذكّرت المائدة المستديرة بأن تشديد

الأسواق المالية في الاقتصادات الهامة هيكليا وتقلب أسعار الصرف يمكن أن يعرقلا الاستثمار والنمو. ولذلك، فمن الضروري تحسين التنسيق على مستوى الاقتصادي الكلي، كما يمكن أن يؤدي صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين أدوارا هامة في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، فإن المنظمة الحكومية الدولية التي ترأسها وفريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية والتنمية، دعوا إلى تنفيذ إصلاحات تنظيمية مالية شاملة.

١٠٤ - وسلطت السيدة ميراندا الأضواء على التغير في تركيبة الديون، بما في ذلك ازدياد عدد الجهات المصدرة للسندات السيادية في الأسواق الدولية وتصاعد الديون المحلية. وقدمت توصيتين. أولا، معالجة الديون الخارجية الحالية، مشيرة إلى أن قرار الجمعية العامة يمثل بداية جيدة، ولكنه من الضروري تجاوز ذلك. وثانيا، معالجة الديون الجديدة، إذ أنه من المهم مراعاة الديون الإجمالية عند تقييم القدرة على تحمل الديون والموافقة على نسبة ديون جديدة تعكس نسبة خدمة الديون إلى الإيرادات الضريبية. وينبغي أيضا تقييم الأثر الاجتماعي للقدرة على تحمل الديون.

١٠٥ - وخلال المناقشة، حذر عدة مشاركين من مخاطر تزايد أعباء الديون على القطاع العام من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقالوا أيضا إن الوعد بتوفير تنظيم سليم للأسواق المالية لم يُنجز. وردا على ذلك، أوضح المشاركون أنه يجري إحراز تقدم وأن المزيد من العمل سيُنجز ريثما تظهر نتائج التقييم الذي يقوم به مجلس تحقيق الاستقرار المالي في هذا الصدد. وأكد المشاركون أيضا على أهمية الشفافية بشأن مستويات الديون.

المائدة المستديرة دال: التجارة، والعلم، والتكنولوجيا، والابتكار وبناء القدرات

١٠٦ - ترأس اجتماع المائدة المستديرة نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كريستيان باروس ميليت (شيلي)، وأدارت المناقشات رئيسة مكتب الأونكتاد في نيويورك، شانتال لاين كاربنتير. وقدم عروضا كل من: المدير التنفيذي للإطار المتكامل المعزز، راتناكار أديكاري؛ ومفاوض تجاري تابع للمديرية العامة للتجارة بالمفوضية الأوروبية، هو مارك هندرسون؛ ورئيس المؤسسة الوطنية للعلوم في سري لانكا، سيريمالي فرناندو؛ ورئيس قسم التجارة العالمية، في مصرف نيو يروك Mellon BNY، جون كيم.

١٠٧ - ومهدت السيدة كاربنتير للمناقشة بإبراز أهمية مجالي العمل دال وزاي في خطة عمل أديس أبابا واقترحت أنه بدلا من التركيز الضيق على القواعد التجارية، ينبغي اتخاذ إجراءات لتعزيز بناء قدرات وكالات الجمارك، وتيسير التنويع الاقتصادي، وتعزيز التكامل الإقليمي، ودعم المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وأشارت أيضا إلى الفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع، بما في ذلك تدني مشاركة البلدان النامية في التجارة الإلكترونية.

١٠٨ - وعرض السيد أدهيكاري عمل الإطار المتكامل المعزز، وهو برنامج مكرس يهدف إلى مساعدة أقل البلدان نموا على تسخير منافع التجارة. والتحديات الرئيسية التي تواجهها أقل البلدان نموا، ولا سيما في عملية الخروج من فئة أقل البلدان نموا، هي عدم كفاية الهياكل الأساسية والتكنولوجيا البالية، وانخفاض القدرات الإنتاجية ونقص تمويل التجارة. وقال السيد أديكاري إن الاستثمارات في مبادرة المعونة من أجل التجارة سوف تكون ذات أثر إنمائي كبير. كما أبرز أهمية بناء القدرات، ولا سيما فيما يتعلق بمراقبة المشاريع الوطنية وتنفيذها.

١٠٩ - وأكد السيد هندرسون أن للتجارة أثر إيجابي على البلدان النامية. وقال إن الاتحاد الأوروبي يقدم الدعم لمبادرات مثل مبادرة المعونة لصالح التجارة ومبادرة ''أي شيء ما عدا السلاح''. وعلاوة على ذلك، فقد نفذ الاتحاد الأوروبي ٢٨ اتفاق شراكة اقتصادية، ووقع ٢١ اتفاقا آخر، تنص على وصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة وعلى قواعد منشأ مرنة. كما اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية تجارية تستهدف مباشرة دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأخيرا، يود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يهدف إلى تعزيز اتساق سياساته التجارية مع سائر أنشطة المعونة من خلال توافق الآراء الأوروبي الجديد بشأن التنمية.

١١٠ - وأكدت السيدة فرناندو أن استراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار في سري لانكا تركز على مبادرات التكنولوجيا المتقدمة، وتنظيم المشاريع، وتوجه الابتكارات لضمان المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ونتيجة لتنفيذ الاستراتيجية، حدث تحول نحو التنمية التجريبية وتسويق البحوث. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ازداد الاستثمار الخاص في مجال البحث والتطوير زيادة كبيرة. بيد أن ارتفاع معدلات هجرة العمال المهرة وآليات التمويل المتجنبة للمجازفة عوامل تعوق تنفيذ الاستراتيجية.

١١١ - وتحدث السيد كيم بإسهاب عن الاتجاهات والفرص والتحديات في مجال التمويل التجاري في السنوات الماضية، بما في ذلك التغييرات التي طرأت على المشهد التنظيمي، والافتقار إلى توحيد الولايات القضائية، والتغيرات التكنولوجية. وقال إن زيادة الاحتياجات الرأسمالية بالاقتران مع زيادة التكاليف التنظيمية تدفع ببعض المصارف إلى الحدّ من المجازفة وإعادة النظر في أنشطتها في بعض البلدان والمناطق. وتكلم السيد كيم أيضا بتفصيل عن عمليات استكشاف مصرف نيو يورك Mellon BNY لحلول تكنولوجية لمسألتي العمالة وتمويل التجارة القائم على كثافة استخدام الورق ، وذلك على سبيل المثال عن طريق تكنولوجيا سلسلة كتل بيانات المعاملات والذكاء الاصطناعي.

١١٢ - وخلال المناقشة، شدد المتكلمون على أهمية التجارة الشاملة وعلاقتها بالتنمية المستدامة. وأشار بعض المتكلمين إلى آثار العجز التجاري في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا التي هي في طور الخروج من هذه الفئة من البلدان. وأثارت وفود أخرى أهمية ضمان تمكين المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من المشاركة في الأسواق العالمية والاستفادة منها، لأنها هي الموفر الرئيسي للعمالة. وفي المناقشة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، شدد المتكلمون على الدور الحيوي لبناء القدرات البشرية. وأكدت الوفود على الحاجة إلى آليات التمويل بالنسبة للمراحل المبكرة من عملية الابتكار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وعلاوة على ذلك، أشار أحد المتكلمين إلى ضرورة إجراء تقييمات أثر للتكنولوجيا لضمان مساهمتها في التنمية المستدامة.

مناقشة الخبراء ١: تعزيز التعاون الدولي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعزيز التنمية المستدامة

١١٣ - ترأس مناقشة الخبراء نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كريستيان باروس ميليت، وأدارتها مديرة مكتب نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مكتب نيويورك، سيمون موناسيبيان. وقدم عروضا كل من المدير التنفيذي للعمليات الدولية المتعلقة بالتحقيقات الجنائية لدائرة الإيرادات الداخلية في الولايات المتحدة، إيرك س. هيلتون؛ ونائب المدير، بوزارة خارجية نيجيريا،

س. و. أولانيان؛ ومدير شعبة سياسات الاقتصاد الكلي في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، آدم الحريكة؛ والمدير التنفيذي لشبكة العدالة الضريبية، ألكس كوبهام.

١١٤ - وشددت السيدة موناسيبيان على ضرورة تحسين استخدام الأطر والاتفاقيات المعيارية القائمة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة واستعادة الأصول المسروقة. وقالت إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ماض قدما في المناقشة من خلال وضع منهجية لرصد التدفقات المالية غير المشروعة في سياق إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

١١٥ - وأبرز السيد هيلتون أن خزانة الولايات المتحدة قد عززت إنفاذ القانون الجنائي على التهرب من دفع الضرائب، مما أسفر عن ضبط العديد من الأصول. وبينما يلزم القيام بالمزيد من العمل، شهدت السنوات الأخيرة زيادة غير مسبوقة في التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية، بما في ذلك من خلال المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنهاج التعاون في المجال الضريبي. ويظل النهج الشامل للحكومة بأكملها عاملا حاسما على الصعيد الوطني للحد من التهرب الضريبي.

١١٦ - ولاحظ السيد أولانيان أن التدفقات المالية غير المشروعة هي نتيجة الممارسات اللاأخلاقية والإفلات من العقاب. وقال إن الأنشطة الإجرامية والتهرب من الضرائب التجارية والفساد هي الأسباب الرئيسية الثلاثة وراء هذه التدفقات. وأوضح أن عكس هذا الاتجاه يمكن أن يولد الإيرادات المحلية التي تمسّ الحاجة إليها بشدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد اتخذت نيجيريا تدابير للحد من الفساد وكبح التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك من خلال سياسة حساب الخزانة الوحيد. بيد أنه من المهم للغاية بذل المزيد من الجهود الدولية المتضافرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز تبادل المعلومات وزيادة التعاون على استرداد الأصول وإعادتها.

١١٧ - وأكد السيد الحريكة أن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا قد خلص إلى أن أفريقيا تفقد ٨٠ بليون دولار سنويا بسبب سوء التسعير التجاري، والأنشطة الإجرامية والفساد. وقال إن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي قد شكلا اتحادا للعمل مع الجهات المعنية الخارجية لمساعدة البلدان الأفريقية على الحد من التدفقات المالية غير المشروعة. وأوضح أن بناء القدرات مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للحكومات الأفريقية، بما في ذلك في مجال تذليل الصعوبات المتصلة بالتلاعب في الفواتير التجارية وسوء التسعير التجاري.

١١٨ - وأعرب السيد كوبهام عن رأي مفاده أن المحرك الرئيسي للتدفقات المالية غير المشروعة ليس الفساد في البلدان الفقيرة بل هو السرية المالية في المراكز المالية الرئيسية في العالم، والمحاسبة غير الشفافة التي تمارسها الشركات ووجود الشركات المغفلة الوهمية. وأعرب المتكلم أيضا عن قلقه إزاء ممارسة الشركات للضغط من أجل إزالة شرط تجنب دفع الضرائب المتعددة الجنسيات من تقديرات التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك هدف التنمية المستدامة ١٦-٤. واستشرافا للمستقبل، قال إن من الضروري زيادة إتاحة المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية وتبادل تلك المعلومات وتعزيز الإبلاغ العلني على أساس كل بلد على حدة عن التدفقات المالية غير المشروعة.

١١٩ - وخلال المناقشة، أكد المتكلمون أن القرار ٢١٣/٧١ الذي اتخذته مؤخرا الجمعية العامة بشأن تعزيز التعاون الدولي على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل تعزيز التنمية المستدامة، خطوة هامة أولى في بدء مناقشات حكومية دولية بشأن التدفقات المالية غير المشروعة في الأمم المتحدة. ودعا بعض المتكلمين إلى إنشاء هيئة حكومية دولية لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وأبرز المشاركون أيضا الحاجة إلى فهم أفضل لمكونات هذه التدفقات. وشدد المتكلمون أيضا على ضرورة مضاعفة الجهود في مجال بناء القدرات من خلال زيادة التعاون بين وكالات إنفاذ القانون.

مناقشة الخبراء ٢: التحديات الخاصة التي تعوق تمويل التنمية المستدامة في البلدان التي تعيش أوضاعا خاصة

١٢٠ - ترأس مناقشة الخبراء نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كريستيان باروس ميليت، وأدارها مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب السياسات ودعم البرامج في البرنامج الإنمائي، مجدي مارتينيز - سليمان. وقدم عروضا كل من وزير المالية والتخطيط الوطني في تونغا، تيفيتا لافيماو؛ وأمين الشؤون المالية، بوزارة المالية في بوتان، نيم دورجي؛ ومديرة الشؤون المتعددة الأطراف في وزارة العلاقات الخارجية في أنغولا، مارغاريدا روز دا سيلفا إيزاتا؛ ووليام خوسيه كالفو كالفو، نائب كبير المفاوضين في مجال تغير المناخ والمسؤول المعني بالتنمية المستدامة، كوستاريكا.

١٢١ - وأكد السيد مارتينيز - سليمان أن دعم البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة يندرج ضمن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وقدم كمثال على ذلك مبادرة مفتشي الضرائب بلا حدود المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باعتبارها آلية لدعم هذه البلدان في الحفاظ على الموارد المحلية من خلال تعزيز السياسات الضريبية.

١٢٢ - وسلط السيد لافيماو الأضواء على القيود الهيكلية الكبيرة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقال إن تونغا عززت الحكم الرشيد وفرضت ضرائب على السلع التي تنطوي على عوامل خارجية سلبية، بما في ذلك التبغ والأغذية الدهنية والمشروبات السكرية، وذلك من أجل زيادة الإيرادات المحلية. وأشار إلى ضرورة دعم بناء القدرات من أجل تعزيز إدارة الضرائب والسياسات الضريبية، وتحسين إدارة الجمارك والإيرادات وتعزيز فعالية الإدارة المالية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تفي الجهات المانحة بالتزاماتها من المساعدة الإنمائية الرسمية وتكفل زيادة فرص حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل بشروط ميسرة.

١٢٣ - وشدد السيد دورجي على أن بوتان تواجه تحديات خاصة بوصفها بلدا من أقل البلدان نموا وبلدا ناميا غير ساحلي في الآن ذاته، ومن بين هذه التحديات انخفاض الإنتاجية، والاعتماد على عدد قليل من السلع الأساسية وبطالة الشباب. وقال إن بوتان قد ركزت بقوة على الاستقرار، وسيادة القانون، وزيادة القدرات المؤسسية، وتحقيق السعادة الوطنية الشاملة وحماية الثقافة. وهناك حاجة إلى مزيد من الدعم على الصعيد الدولي، ولا سيما من خلال إنشاء نظام عالمي لتشجيع الاستثمار. وأخيرا، شدد المتكلم على ضرورة توسيع نطاق معايير الأهلية للحصول على التمويل بشروط ميسرة، والاستفادة من التجارة المعفاة من الرسوم والحصص، وزيادة المعونة من أجل التجارة.

١٢٤ - ولاحظت السيدة دا سيلفا إيزاتا الدور الهام للتمويل العام الدولي في تكملة الجهود الوطنية الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية. وقالت إنه ينبغي دعم مرفق البيئة العالمية، وآلية التمويل الانتقالية ومصرف التكنولوجيا المخصص لأقل البلدان نموا لضمان استفادة البلدان النامية من مبادرات بناء القدرات. وذكرت أن أنغولا تنفذ خريطة طريق من ١٠ خطوات للانتقال السلس من فئة أقل البلدان نموا إلى البلدان المتوسطة الدخل لضمان معالجة أوجه الضعف الاقتصادي.

١٢٥ - وأعرب السيد كالفو كالفو عن القلق لأن المناقشات بشأن البلدان المتوسطة الدخل وعملية الخروج من فئة أقل البلدان نموا لا يعكس تنوع البلدان المتوسطة الدخل واختلافها. وأوصى بوضع استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن تلك البلدان لدعمها في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقال إن من شأن هذه الاستراتيجية أن تراعي أوجه الضعف، والأداء الاقتصادي ومستويات إنجاز الأهداف المتفق عليها دوليا.

١٢٦ - وخلال المناقشة، لاحظ المتكلمون أهمية توسيع القاعدة الضريبية في البلدان النامية غير الساحلية. وتناولوا أيضا المسائل المتصلة بتهيئة بيئة مواتية لنمو القطاع الخاص، وبناء القدرات لتنفيذ المشاريع المقبولة مصرفيا وتصميم السياسات العامة. وشدد المتكلمون على الحاجة إلى قياس متعددة الأبعاد للفقر يتجاوز نصيب الفرد من الدخل، وعلى أهمية تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ وأهمية الوصول المجدي إلى الأسواق وبناء القدرات في مجال التجارة.

حوار أصحاب المصلحة

١٢٧ - ترأس الحوار رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأداره مدير مكتب تمويل التنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ألكسندر تريبلكوف. وقدم عروضا كل من المدير الإداري لجمعية التنمية الدولية، ستيفانو براتو؛ ومديرة برنامج المساواة بين الجنسين (Equidad de Género)، إميليا ريبس؛ ونائبة رئيس مجموعة Group Citi، المعنية باستدامة المؤسسات، هوي تشان؛ وعمدة بلانتاير، ملاوي، وايلد نديبو، وعمدة بيرا، موزامبيق، دايفز سيمانغو.

١٢٨ - وتناول السيد تريبلكوف أهمية النهج المتعدد الأطراف في عملية متابعة تمويل التنمية، وعرض مسارات عمل أصحاب المصلحة التي أعدها مكتب تمويل التنمية، والتي أُطلقت بوصفها آلية جديدة لتمكين المجتمع المدني وقطاع الأعمال والسلطات المحلية من المشاركة مشاركة مستدامة وموضوعية.

١٢٩ - وعرض السيد براتو مسار عمل المجتمع المدني بشأن استكشاف الوصلات البينية بين القطاعين العام والخاص. وهذا المفهوم مستوحى من شواغل المجتمع المدني بشأن الاعتماد المفرط على القطاع الخاص في تنفيذ خطة التنمية العامة. وقال إن مسار العمل يركز على المجالات التي طلب فيها إلى القطاع الخاص أن يدعم توفير المنافع العامة دعما يتجاوز الشكل التقليدي للشراكات بين القطاعين العام والخاص. وبالإضافة إلى إعداد ورقة مفاهيمية بشأن الوصلات البينية بين القطاعين العام والخاص، ستشمل الخطوات المقبلة عقد حلقة عمل وإجراء دراسة استقصائية. وسيقدم الفريق تقريرا عن التقدم المحرز في اجتماع المنتدى بشأن متابعة تمويل التنمية في عام ٢٠١٨.

١٣٠ - وأكدت السيدة ريبس على ضرورة معالجة القضايا الجنسانية بطريقة شاملة. وركزت في مداخلتها على التحولات الهيكلية التي تنشأ من خلال العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين. وأشارت

إلى أنه ينبغي معالجة المسائل الهيكلية طويلة الأجل، واقترحت أن يتضمن تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المقبل مسحا شاملا للتدخلات على مستوى السياسات بشأن سبل تعميم مراعاة حقوق المرأة في إطار متابعة تمويل التنمية.

١٣١ - وأبرزت السيدة تشان، وهي شريك نشط في مسار العمل بشأن أهداف التنمية المستدامة، أبرزت السبل التي يمكن أن تحقق بها هياكل التمويل الابتكاري الأهداف المستدامة. وأشارت إلى أن تلبية الاحتياجات التمويلية لأهداف التنمية المستدامة تستلزم إيلاء المزيد من الاهتمام بالتخفيف من حدة المخاطر والجدوى التجارية للمشاريع. وقالت إن التمويل المختلط هو طريقة لحشد الاستثمارات الخاصة، ولكن ينبغي أن يشارك القطاع الخاص مبكرا وفي المقدمة في هيكلة الصفقات.

١٣٢ - ودعا السيد نديبو، وهو مشارك في مسار العمل بشأن تعزيز تمويل البلديات في أقل البلدان نموا، وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، دعا إلى إشراك الحكومات المحلية بوصفها أطرافا شريكة في وضع الاستراتيجيات الحضرية والإقليمية للاستثمار في الهياكل الأساسية. وقال إن من الضروري الأخذ باللامركزية المالية وتعبئة الموارد المحلية على المستوى المحلي. ودعا إلى وضع أطر قانونية سليمة، وتوفير ما يكفي من الموارد والقدرات التقنية لتحقيق الإمكانات المحلية.

١٣٣ - وأكد السيد سيمانغو على ضرورة أن تراعي الحكومات الوقع المحلي عند اتخاذ القرارات. وقال إن نظم الضمانات والنشاط المصرفي والوصول إلى الموارد ضرورية على الصعيد المحلي. وينبغي أيضا أن تكون المدن قادرة على الاقتراض وتحسين جدارتها الائتمانية من أجل التخطيط في الأجل الطويل. وينبغي أن تؤدي مؤسسات التمويل الإنمائي والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف دورا في دعم الوصول إلى الائتمان، بما في ذلك الأموال المخصصة للتكيف والتخفيف.

١٣٤ - وأثناء الحوار التفاعلي، شجع المتكلمون على إجراء المزيد من المناقشة بشأن السبل التي يمكن أن تعالج بها السلطات المحلية أوجه عدم المساواة من خلال التخفيف من المخاطر والتمويل المختلط. ودعا المشاركون إلى تخصيص دورة بشأن تمويل المساواة بين الجنسين خلال منتدى عام ٢٠١٨ وإيلاء المزيد ممن الاهتمام بقضايا الشباب. ودعوا أيضا إلى توخي الحذر في استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص وآليات التمويل المختلط.

نتائج المنتديات الصادر بها تكليف من خطة عمل أديس أبابا والمستجدات بشأن المبادرات الطوعية الرئيسية التي أُطلقت في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

١٣٥ - ترأس الحوار رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأداره مدير مكتب تمويل التنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ألكسندر تريبلكوف. وقدم عروضا كل من مدير مكتب التخطيط الاستراتيجي وفعالية التنمية في مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، لويس ميغيل كاستيلا؛ ونائبة ممثل المصرف الأوروبي للاستثمار، كارلوتا سينالمور؛ ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ ورئيس فرع تحليل السياسات في شعبة التنمية المستدامة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شانتانو موخرجي.

١٣٦ - وسلط السيد كاستيلا الأضواء على الدروس التالية المستقاة من المنتدى العالمي للهياكل الأساسية الذي عقد في عام ٢٠١٧: (أ) يجب سدّ الفجوة بين المشاريع والمستثمرين من خلال إعداد المشاريع على نحو جيد؛ (ب) التكيف جانب متزايد الأهمية في نجاح مشاريع الهياكل الأساسية؛

(ج) ضرورة إشراك الحكومات في الأجل الطويل؛ (د) أقل البلدان نموا تواجه أكبر التحديات، ولكنها تتيح أيضا أفضل الفرص؛ (هـ) التنوع يمكن أن يؤدي إلى نتائج أفضل على صعيد السياسات.

١٣٧ - وأكدت السيدة سينالمور الخطوات المتخذة منذ المنتدى العالمي للهياكل الأساسية، الذي عُقد في عام ٢٠١٦، بما في ذلك الزيادة الكبيرة في عدد المبادرات المشتركة، ومشاركة المصارف الإنمائية الوطنية والاعتراف بالدور الهام للقطاع الخاص. وقالت إن مصرف التنمية الآسيوي سيستضيف الاجتماع المقبل في بالي، إندونيسيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

١٣٨ - وعرض رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أربع توصيات منبثقة عن منتدى التعاون الإنمائي المعقودة في عام ٢٠١٦: (أ) استمرار التعاون الإنمائي في دعم أكثر الفئات فقرا وضعفا؛ (ب) تعزيز المنتدى للتعلُّم بشأن سبل تعزيز الحوافز المقدمة للقطاع الخاص ليعيد التفكير في نهجه المتعلق بتوليد القيمة المستدامة؛ (ج) استغلال إمكانيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الوجه الأكمل؛ (د) تحسين الرصد والاستعراض المتعددي المستويات لغرض التعاون الإنمائي الفعال.

١٣٩ - وقدم السيد موخيرجي لمحة عامة عن المنتدى السنوي الثاني المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وأشار إلى النقاط الرئيسية التالية: (أ) بالنظر إلى الطبيعة الشاملة للعلم والتكنولوجيا والابتكار فيما يتعلق بجميع أهداف التنمية المستدامة، يمكن أن يكون المنتدى المكان المناسب لمناقشة العمل على وضع خطة متكاملة؛ (ب) نُهُج أصحاب المصلحة المتعددين ضرورية لاستخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق الأهداف؛ (ج) ينبغي أن يضطلع المنتدى بدور تنظيمي من أجل تسخير دينامية مختلف المنتديات؛ (د) ينبغي دعم التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز الوصول وضمان منع التطورات السريعة من إحداث المزيد من الفجوات.

١٤٠ - وخلال الحوار التفاعلي، قدمت هولندا معلومات مستكملة عن مبادرة أديس أبابا للضرائب والشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال. وقدمت أستراليا أيضا معلومات مستكملة عن عدد من مبادراتها الطوعية التي تركز على القطاع الخاص.

ثامنا - اختتام المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية

١٤١ - اعتمد المنتدى تقريره الإجرائي (E/FFDF/2017/3)، الذي تضمن الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي والجوانب المتعلقة بالترتيبات التنظيمية للمنتدى.

١٤٢ - وشكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ملاحظاته الختامية، جميع المشاركين، منوها بالمناقشات المثمرة أثناء التحاور مع الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة، وبأهمية الموائد المستديرة الوزارية في تبادل الخبرات القطرية بشأن تعميم خطة عمل أديس أبابا والمناقشات الثرية في الجزء المخصص للخبراء.